العقوبات الاقتصادية كأداة للهيمنة الأميركية

فارس الجيرودي

«طوال ٦٥ عاماً لم يتمكن سلاح جو معاد من قتل جندي أميركي واحد لأن السماوات مملوكة للولايات المتحدة الأميركية»، كان ذلك أبرز ما ورد في الخطاب الأخير الذي ألقاه الرئيس الأميركي دونالد ترامب خلال حدث نادر لم تشهده واشنطن منذ ٦٨ عاماً، فبدلاً من ازدحام السيارات وصخب المتنقلين لتأدية أعمالهم ونشاطاتهم اليومية، استقبلت العاصمة الأميركية الخميس الماضي أرتال الجنود والآليات العسكرية التي نفذت أول عرض عسكري بمناسبة عيد الاستقلال الأميركي منذ عهد الرئيس الأميركي الأسبق هاري ترومان عام ١٩٥١.

وذلك وسط موجة من الاعتراضات أثارها خصوم الرئيس الأميركي دونالد ترامب من الجمهوريين والديمقراطيين حول تكاليف العرض، ونية ترامب المسبقة استغلاله ضمن حملته الانتخابية.

لكن وعكس ما توحي به اللهجة الاستعلائية التي اتسم بها خطاب ترامب، فإن قرار الرئيس الأميركي تحريك الجنود والدبابات من الثكنات العسكرية إلى شوارع العاصمة الأميركية بهدف دعم موقفه الانتخابي بمواجهة خصومه الداخليين، هو في الواقع دليل جديد على تراجع دور الآلة العسكرية الأميركية كأداة للهيمنة والإخضاع، فأي استقراء بسيط للتاريخ الأميركي، يثبت أن شن الحروب وممارسة التدخلات العسكرية وصولاً لإسقاط الحكومات حول العالم، ظل هو الأسلوب المفضل للرؤساء الأميركيين من أجل تقوية حظوظهم الانتخابية، وذلك في مجتمع استيطاني إحلالي تحتل القوة العسكرية المجردة مكانة مركزية في ثقافته السياسية، ومن هنا جاءت المقولة الشهيرة إن «لكل رئيس أميركي حربه»، فما الذي تغير، ودفع الرئيس الأميركي لاستبدال ضربة عسكرية ضد إيران توقعها حلفاؤه في منطقتنا، باستعراض عسكري في شوارع واشنطن؟

في الواقع لم تتردد الولايات المتحدة في استخدام قوتها العسكرية وممارسة الغزوات الاستعمارية عندما يتراءى لها أن الفرصة مناسبة، حتى قبل تحولها إلى أحد قطبي العالم إثر الحرب العالمية الثانية، وذلك عكس الانطباع الذي ساد في العالم العربي قبل اقتحام الولايات المتحدة للمشهد السياسي في منطقتنا، الذي كان يستثني أميركا من دائرة البلاد الاستعمارية، ففي كتاب صدر مؤخراً للمؤرخ الأميركي دانيال إميرفاهر تحت عنوان: «كيفَ تخفي إمبراطوريّة: تاريخ للولايات المتحدة الكبرى»، يروي الكاتب كيف نجحت أميركا في تصوير نفسها في صورة المناصر لحق تقرير المصير على حين كانت تستعمل العنف لفرض سيطرتها على شعوب في أنحاء مختلفة، فعند اندلاع الحرب العالميّة الثانية كانت أميركا تستعمر هاواي والفيليبين وغوام وبورتوريكو وسوموا، إلا أنها كانت تحرص على عدم استخدام كلمة «مستعمرة» في الوثائق والمذكرات الرسمية على غرار ما كانت تفعل بريطانيا وفرنسا وبلجيكا وغيرها من الدول الاستعمارية، بل كانت تستبدلها بكلمة «أراضي».

لكن وعلى الرغم من تورط العديد من الرؤساء الأميركيين بمغامرات عسكرية فاشلة مثل الحرب الكورية وحرب فيتنام، إلا أن أيديولوجية العصا الغليظة التي ابتدعها الرئيس الأميركي ثيودور روزفلت ظلت المهيمنة على الإستراتيجية الأميركية في التعامل مع الجهات المعادية المحتملة، ومبدأ روزفلت هذا مشتق من كلمته الشهيرة عام ١٩٠٥: «تحدث بهدوء ولكن احرص على حمل عصا غليظة أثناء كلامك»، وهذا ما حدث عندما أحجمت الولايات المتحدة عن غزو العراق إثر تدمير معظم القوة العسكرية العراقية في عملية عاصفة الصحراء عام ١٩٩١، إذ قدرت الولايات المتحدة في ذلك الحين أنها لن تستطيع السيطرة على هذا البلد بعد إسقاط نظامه، وتحسبت لاحتمال أن يجني خصمها الإيراني ثمرة إسقاط نظام صدام حسين.

ما سبق تغير كلياً في عهد الرئيس الأميركي الأسبق جورج بوش الابن، الذي كان وصوله للبيت الأبيض تعبيراً عن قرار اتخذته الدولة العميقة في الولايات المتحدة بالبدء بتطبيق ورقة «مشروع القرن الأميركي الجديد» وهي دراسة وضعها عدد من الباحثين والمنظرين الأميركيين المعروفين بـ«المحافظين الجدد» عام ١٩٩٧، الذين نظّروا لإدامة السيطرة الأميركية المطلقة على العالم لقرن جديد، وذلك عبر استخدام القوة العسكرية، التي اعتبروا أنها بفضل التطور التكنولوجي وصلت إلى مرحلة تمكن الولايات المتحدة من فرض سيطرتها على مساحات واسعة من الأرض من دون الحاجة لاستخدام قوة بشرية كبيرة من الجنود، ومثلت أحداث الحادي عشر من أيلول الذريعة المناسبة لإطلاق المشاريع العسكرية الأميركية التي بدأت بغزو أفغانستان والعراق، وكان مخططاً لها التوسع نحو سورية وإيران.

هكذا بالغت الولايات المتحدة في استخدام العصا الغليظة التي نصح روزفلت بالاقتصاد في استخدامها، حتى فقد التهديد باستخدام القوة العسكرية الكثير من قيمته بعد أن وصل إلى منتهاه في تجربتي أفغانستان والعراق، اللتين كلفتا الميزانية الأميركية ٧ تريليونات دولار، وأثبتتا مع ذلك إخفاق التكنولوجية العسكرية الأميركية في تعويض العامل البشري، وفشل سلاح الجو المتفوق في حسم المعارك على الأرض، وها هي الولايات المتحدة اليوم وبعد ١٨ عاماً على غزو أفغانستان تفاوض الطالبان على الانسحاب، ومن وراء ظهر الحكومة الأفغانية، وذلك مع التوسع المستمر في رقعة الأرض التي تسيطر عليها طالبان، وها هو الرئيس الأميركي يضطر لزيارة العراق خفية بطائرة مطفأة الأضواء، كما صرح هو نفسه، علماً بأن إنهاء التورط العسكري الأميركي في الشرق الأوسط كان في مقدمة وعود ترامب لناخبيه.

لكن ترامب لم يكن أول رئيس وعد بسحب الجيش الأميركي من الشرق الأوسط وبتقليص الإنفاق العسكري الأميركي الذي أرهق ميزانية الولايات المتحدة، بل إن سلفه باراك أوباما انتخب على أساس الانسحاب من أفغانستان والعراق، لكنه أخفق في الإيفاء بعهده، بل إن الميزانية العسكرية الأميركية استمرت بالتضخم، في عهدي أوباما وترامب ليصل مجمل الإنفاق العسكري الأميركي اليوم حدود تريليون دولار سنوياً، إذا ما أضفنا ميزانية الاستخبارات ونفقات أخرى سرية إلى نفقات وزارة الدفاع.

يعطينا إخفاق كل من ترامب وأوباما في الإيفاء بوعودهما، فكرة عن محدودية دور الرئيس في تحديد الخيارات الإستراتيجية الأميركية، فما ينطبق على الإمبراطوريات السابقة في التاريخ من ثوابت وسنن ينطبق على الولايات المتحدة، وهي سنن لا يمكن لفرد واحد تغييرها وإن كان منتخباً، لذلك نتوقع أن يستمر الإنفاق العسكري الأميركي بالتضخم، وأن يكون العامل الأهم الذي سيؤدي لأفول الولايات المتحدة على نحو ما حدث مع ما سبقها من الإمبراطوريات.

إن إخفاق الحروب الأميركية المباشرة منها كما في أفغانستان والعراق، أو غير المباشرة عبر استخدام الجماعات الإرهابية كما في سورية، أو عبر استخدام الوكيل السعودي كما في اليمن، لم يؤد إلى تقلص الطموحات الأميركية بإطالة عمر السيطرة الأحادية على العالم، ولم ينتج عنه مقاربة أكثر عقلانية للتعامل مع القوى الرافضة للدور الإمبريالي الأميركي، بل إن الهيئة الاستخباراتية العسكرية التي تتحكم بالسياسة الخارجية الأميركية، من وراء الستار، قررت تفعيل عنصر آخر من عناصر الهيمنة الأميركية، كبديل من التدخل العسكري، وهو أسلوب الحرب الاقتصادية والعقوبات والحصار.

ويبدو أن ما حدث في عهد جورج بوش الابن من استخدام مفرط للقوة العسكرية يحدث اليوم ما يشبهه في عهد ترامب، من خلال الاستخدام الواسع للحروب الاقتصادية التي لم تُستثن منها الدول العظمى كروسيا والصين، ولا حتى الدول الحليفة كتركيا، إضافة إلى تشديد الحصار والعقوبات المفروضة سابقاً بحق كل من إيران وسورية، ما سيخلق مصلحةً لهذا الطيف الواسع من الدول في إقامة نظام اقتصادي بديل من النظام الاقتصادي الحالي الذي تهيمن عليه الولايات المتحدة الأميركية وتتحكم بمفاصله، وهو ما يبدو ممكناً اليوم أكثر من أي يوم سابق مع انتقال مركز الإنتاج الصناعي العالمي من الولايات المتحدة وأوروبا شرقاً إلى الصين، ولعل مسارعة الولايات المتحدة للتراجع عن قرار معاقبة شركة «هواوي» الصينية، هي أحد بوادر وصول الحرب الاقتصادية الأميركية ضد العالم إلى حائط مسدود.

بعد تهريب النظام التركي لمسلحيه من سورية والعراق

داعش يجدد مبايعة زعيمه البغدادي في ليبيا

الوطن - وكالات

مجموعة من تنظيم داعش الإرهابي وصلت من سورية والعراق إلى ليبيا (عن الانترنت)

بعد الإعلان مؤخراً عن وصول مجموعات من تنظيم داعش الإرهابي قادمة من سورية والعراق إلى ليبيا بتسهيل من النظام التركي، كشف خبراء موقع معسكر لداعش في ليبيا، بالترافق مع ظهور تسجيل فيديو للتنظيم في هذا البلد، يصوّر عشرات المسلحين يبايعون متزعم التنظيم أبو بكر البغدادي.

ونشر التنظيم على مواقعه الدعائية تسجيل فيديو مدته ٥ دقائق يظهر منطقة صحراوية يعتقد أنها جنوب ليبيا، يصوّر عشرات المسلحين والسيارات المدججة بالسلاح يبايعون متزعم التنظيم البغدادي، فيما لم يتم التحقق من مكان وتاريخ التسجيل، وذلك بحسب الموقع الإلكتروني لقناة «روسيا اليوم».

وجاء الفيديو بالتزامن مع صدور تقارير تفيد بتسلل المسلحين من محافظة إدلب إلى ليبيا بمساعدة النظام التركي الذي يتزعمه رجب طيب أردوغان، في ظل غياب السلطة في ليبيا والصراع المسلح بين حكومة الوفاق، وقوات المشير خليفة حفتر للسيطرة على مدينة طرابلس.

والخميس الماضي، قال الرئيس الروسي فلاديمير بوتين في مؤتمر صحفي في روما: إنه «قلق من تدفق المتشددين على ليبيا من محافظة إدلب وحذر من أن الوضع في ليبيا يتدهور».

وكانت وكالة «سبوتنيك»، الروسية كشفت في وقت سابق، بأن التنظيم يستعد للظهور مرة أخرى، خاصة بعد عملياته في نيسان الماضي ببلدة الفقهاء الليبية وإعلانه السيطرة عليها لمدة ساعات، وهي بلدة تقع بالقرب من المعسكر المتواجد فيه التنظيم حالياً.

وبالأمس، نقلت «سبوتنيك» عن الباحث الليبي سراج الدين التاورغي، قوله: «إن تحليل الفيديو الأخير لتنظيم داعش، يؤكد وجوده في سلسلة جبال الهاروج، وهي منطقة صحراوية ممتدة لمساحات شاسعة بها العديد من أوجه الحياة من الماء والحيوانات البرية والإبل».

وأضاف: إن التنظيم ينشط في هذه المنطقة منذ فترة نظراً لصعوبة السيطرة الأمنية عليها، ووعرة الدروب بها، حيث تقع بالقرب من مثلث «زلة- الجفرة- هون» بوسط ليبيا، وتمتد لأكثر من ٢٠٠ كيلو متر، وهو ما دفع التنظيم للبقاء هناك في ظل محاولاته لتجنيد الشباب والإرهابيين الأجانب.

وتابع التاورغي: إن المنطقة تسكنها إحدى القبائل الليبية التي تعيش على الزراعة والرعي منذ عشرات السنوات، وإن الجيش قتل أكثر من ٢٠ إرهابياً في المنطقة خلال الفترة الماضية خلال عمليات التمشيط ضد تنظيم داعش.

وأوضح أن الظهور في الوقت الراهن، يؤكد على موقف الجيش الليبي، وأنه على الطريق الصحيح في محاربة الجماعات الإرهابية.

وكشف عن أن القيادي الذي ظهر في الفيديو باسم «أبو مصعب الليبي»، يرجح بنسبة كبيرة أنه محمود البرعصي، وأنه إحدى قيادات ما يسمون بـ«أنصار الشريعة»، الذين بايعوا داعش في ٢٠١٤ وكان أميراً للتنظيم في منطقة الصابري.

وفي تحذيرات سابقة مطلع العام الجاري، قال رئيس المركز الأطلسي للدراسات الإستراتيجية والتحليل الأمني في العاصمة المغربية الرباط عبد الرحيم المنار اسليمي: «إن مجموعة كبيرة من المقاتلين الإرهابيين (الدواعش) وصلوا إلى منطقة الساحل والصحراء».

وأضاف إن المجموعات، التي وصلت إلى المنطقة تدريجياً منذ شهور من سورية والعراق، تضم دواعش أفارقة، إضافة إلى مجموعة منهم من أوروبا، وجدوا صعوبة في العودة إلى دولهم.

وأكد أن الوضع الأمني بين الشريط الإرهابي الجديد، الذي يمكن أن يمتد من سيناء والبحر الأحمر عبر منطقة الساحل والصحراء، والجنوب الجزائري والمنطقة الرمادية، في مخيمات تندوف، في محاولة للوصول إلى منفذ على المحيط الأطلسي، وأن هذا الشريط جاء نتيجة تغير شكل التنظيمات الإرهابية، بعد وصول المقاتلين الإرهابيين الأجانب من سورية والعراق، واندماجهم مع بقايا تنظيم «القاعدة» الإرهابي بشمال إفريقية والساحل والصحراء.

«المرصد» يهاجم ميليشيات أردوغان: يقومون بإرهاب منظم برعاية تركية ممنهجة

الوطن- وكالات

هاجم «المرصد السوري لحقوق الإنسان» المعارض، «الائتلاف» المعارض الذي يتخذ من اسطنبول مقراً له، ووصف انتهاكات الميليشيات المسلحة التابعة للاحتلال التركي بأنها «إرهاب منظم مارسته جماعات إسلامية تكفيرية برعاية تركية ممنهجة».

وقال «المرصد» الذي يتخذ من بريطانيا مقراً له في تقرير له: إن «المستهجن أن الائتلاف الكيان الأضعف في المشهد السوري والمدبلج وفق الأجندات التركية، يخرج علينا بتصريحات عن أحقيته وخطته في إدارة مناطق شمال وشرق سورية، في حين تجد في مناطق نفوذه المفترضة «غصن الزيتون» و«درع الفرات» (يحتلها النظام التركي) أسوأ الإدارات، وتشهد تدهوراً في الأمن والأمان والاستقرار، ونطاقاً واسعاً لارتكاب الجرائم والانتهاكات، خاصةً في منطقة عفرين المحتلة» من النظام التركي وميليشيات مسلحة موالية لهذا النظام.

وبحسب «المرصد»، فقد افتعلت ميليشيات «الجبهة الشامية» تفجير لغم مع إطلاق الرصاص، لتتخذه حجةً في القيام بحملة مداهمات وحشية مرعبة تُنفذها مئات المسلحين منها، في مركز ناحية معبطلي وقريتي قنطرة وحُسيه القريبتين منها؛ حيث شملت جميع منازل السكان الكُرد المتبقين، ورافقها خلع وتكسير أبواب والعبث بأثاث البيوت، وإهانة وضرب الرجال والنساء والأطفال وكبار السن بالعصي وأخمص الكلاشينكوفات مع إطلاق عيارات نارية تخويفية.

ووفق «المرصد»، فقد أدى ذلك إلى إصابة البعض بجروح ورضوض وكسر عظام، إذ كُسر عظم الحوض للمواطن علي بريمو (٥٨ عاماً) من معبطلي وأُجهضت امرأة في قنطرة، وجرت اعتقالات عشوائية لحوالي ١١٠ من معبطلي، ٢٠ من قنطرة، ٥ من حسيه بينهم كبار سن، حيث أطلق سراح جميعهم خلال ٢٤ ساعة بعد أن تم تعذيب بعضهم بشدة في مقرّ «الشامية» بمبنى «شركة المياه- معبطلي»، مشيراً إلى أنه تمت سرقة مبالغ مالية وهواتف خليوية.

وفي وقتٍ سابق قامت الميليشيا بسرقة محتويات مركز الهاتف وحرق ما تبقى فيه، بحسب «المرصد»، الذي اعتبر أنه «أقل ما توصف به تلك المداهمات أنها إرهاب منظم مارسته جماعات إسلامية تكفيرية برعاية تركية ممنهجة».

وأشار إلى أن ما تسمى «الشرطة العسكرية» التابعة للاحتلال التركي اعتقلت في ٢٦ حزيران الماضي، الشقيقين محمد وأحمد كله خيري وفيروز عيسى، وأفرجت عن محمد، على حين لم يعلم بعد شيء عن مصير الاثنين الآخرين.

وقد أبلغت الميليشيات المسيطرة على بلدة بعدينا وقرية قوبيه أواسط شهر أيار الماضي، ذوي المواطن أصلان بيرم سينو الملقب «أسو» بوفاته دون تسليم جثته، وهو من مواليد بعدينا ١٩٧٣، وسط تسريبات منذ ستة أشهر أنه فقد حياته تحت التعذيب بعد أن أُختطف في تشرين الأول من ٢٠١٨.

من جهة أخرى، ذكر «المرصد» أن إضرام النيران يتواصلُ في الغابات والأشجار، حيث اندلع حريق كبير بالقرب من قرية «بريمجة» بناحية معبطلي، ضمن حقول الزيتون القريبة من الطريق العام، مؤدياً إلى إحراق عدد كبير من أشجار الزيتون، وكذلك أُضرمت النيران في حقل للزيتون والعنب بجانب الطريق العام، وبحسب «المرصد» الذي ذكر أن بعض الأهالي وجهوا الاتهام إلى المدعو «دكتور» متزعم جماعة من ميليشيا «السلطان مراد» بإضرام تلك النيران.

وتتواصل المضايقات ضد الأهالي في منطقة عفرين لإرغامهم على الهجرة، ففي مدينة عفرين قامت بعض الميليشيات بإبلاغ مواطنين كُرد ممن ليسوا بأصحاب البيوت التي يقطنون فيها على الخروج وإن كان بحوزتهم عقود إيجار أو وكالات أو عليهم دفع فدى مالية.

«الائتلاف» ينفذ تعليمات الاحتلال التركي ويحاول كسب مدنيي إدلب

الوطن- وكالات

في محاولة لكسب ود المدنيين الذين ضاقوا ذرعاً من إجرام «المعارضات» والتنظيمات الإرهابية التابعة لها، سعى ما يسمى «الائتلاف» المعارض إلى التقرب من مدنيي إدلب، وذلك تنفيذاً لتعليمات الاحتلال التركي الذي يحلم بسلخ مناطق سيطرة الإرهابيين شمال البلاد ووضعهم ولاة من قبله عليها.

وذكرت مواقع إلكترونية معارضة، أن رئيس «الائتلاف» أنس العبدة، التقى بعدد مما سمتهم «ممثلي المنظمات والهيئات الخدمية والمدنية» العاملة في محافظة إدلب السبت، وذلك «ضمن جولة يقوم بها لبحث آخر التطورات في شمال البلاد».

وفي محاولة لقلب الحقائق أشارت المواقع، إلى أن الاجتماع بحث «بعض السبل المتاحة سياسياً وخدمياً وإنسانياً لدعم وتعزيز صمود المدنيين»، بوجه ما سمته «حملات القصف الهمجية»، متجاهلة عمليات الاستهداف اليومي من التنظيمات الإرهابية التي يدافع عنها «الائتلاف» على المدنيين بأرياف حماة وحلب.

وذكرت المواقع أن العبدة استعرض ما سمته خطة الهيئة الرئاسية والسياسية الجديدة لتطوير عمل «الائتلاف» ومؤسساته، مشيراً إلى «أهمية تلافي أخطاء الماضي والنهوض بمؤسسات» ما سماه «الثورة» التي دمرت بيوت الأهالي وشردت نصف سكان البلاد وسرق ونهب مسلحوها ممتلكاتهم.

وحاول العبدة كسب ولاءات الفعاليات المدنية في إدلب، فـ«أثنى» عليها، معتبراً أن تضحياتها التي تخدم ما سماه «الثورة» والمدنيين «لن تنسى أو تمحى من ذاكرة السوريين».

وتفاخر العبدة بخيانته لوطنه خلال اللقاءات التي أجراها، مشيراً إلى الدعوات التي وجهها «الائتلاف» الذي يرأسه، للدول الغربية والمنظمات الأممية للتدخل في سورية، زاعماً أن ذلك يأتي لـ«حماية المدنيين وممتلكاتهم».

وواصل العبد محاولة كسب ود المدنيين بتعليمات من سيده التركي، إذ زعم أن «الائتلاف» الإخواني «يولي الأهمية الأولى للمدنيين في إدلب»، وادعى قائلاً: إن «بوصلتنا الأساسية هم حماية وخدمة ملايين المدنيين».

وأمس الأول وفي إطار دور العمالة الذي يقوم به، كشف «الائتلاف» وما يسمى «الحكومة المؤقتة» التابعة له عن «وجود تحضيرات لاستلام إدارة محافظة إدلب ومحيطها كتوسعة للوضع القائم في كل من عفرين وريف حلب الشمالي» وهي مناطق يحتلها النظام التركي وميليشيات مسلحة تابعة له.

وترافقت تلك التسريبات مع تعيين رئيسين جديدين لكل من «المؤقتة» التي أصبحت برئاسة عبد الرحمن مصطفى، وكذلك لـ«الائتلاف» الذي أصبح يتزعمه العبدة.

«أونروا» تبدأ بتسجيل أبناء مخيم درعا في مدارسها

إحدى المدارس التابعة لـ «أونروا» في مخيم درعا (عن الانترنت)

الوطن- وكالات

بدأت وكالة غوث وتشغيل اللاجئين الفلسطينيين «أونروا» بتسجيل طلاب مخيم درعا للاجئين الفلسطينيين في مدارسها، بعد تحرير الجيش العربي السوري له من التنظيمات الإرهابية، مشيرة إلى أن طلبات التسجيل توزع مجاناً ولا يتطلب التسجيل دفع أي مبلغ.

وأعلنت الوكالة في منشور لها نقلته مواقع إلكترونية معارضة، عن البدء بتسجيل طلاب مخيم درعا في مدارسها، وقالت: «إن التسجيل بدأ في الثلاثين من الشهر الماضي وسينتهي في الثامن عشر من الشهر الجاري، في دائرة التخطيط والإحصاء».

وأشارت الوكالة أن طلبات التسجيل توزع مجاناً ولا يتطلب التسجيل دفع أي مبلغ، منوهة أن التسجيل لا يعني قبول الطالب في إحدى مدارسها.

واقتحمت تنظيمات إرهابية وميليشيات مسلحة مخيم درعا ومناطق أخرى في المحافظة ودمرت العديد من المنشآت فيها ونهبت محتوياتها، قبل أن يحرر الجيش العربي السوري كامل المحافظة في صيف العام الماضي.

ويتابع الأهالي في مخيم درعا تدريس أبنائهم في المدرسة البديلة التابعة لوكالة الغوث والتي تم تسجيل ٥٢٥ طالباً وطالبة فيها، إلا أن العملية التعليمية واجهت عقبات عديدة منها ضيق الصفوف واكتظاظها بالطلاب وعدم التهوية المناسبة، والافتقار إلى الدعم المادي والمستلزمات الدراسية، وفق ما ذكرت المواقع.

وكان مدير عام الوكالة محمد عبدي أدار، كشف في تشرين الثاني من العام الماضي في تغريدة له على موقع التواصل الاجتماعي «تويتر» عن تضرر خمس منشآت تابعة للوكالة في مخيم درعا للاجئين الفلسطينيين من أصل ستة بسبب الأعمال الإرهابية.

وقال عبيد حينها: «إنّ الوكالة بعد أن أنهت عمليّة مسح الأضرار التي أصابت منشآتها في مخيّم درعا تبين أن الدمار طال ثلاث مدارس، وعيادة طبيّة وروضة أطفال، على حين لم يصب مركز التوزيع الغذائي بأضرار».

وكانت «أونروا» في مخيم درعا تدير ست مدارس للذكور والإناث تعمل بنظام الفترتين مثل: مدرسة عين كارم ومدرسة طبريا، مدرسة كفركنا، مدرسة الصفصاف، ولا توجد ثانوية، وينتقل الطلاب إلى ثانويات مدينة درعا لإكمال دراستهم.

«الإدارة الذاتية» الكردية تهدد المعلمين بالفصل إذ لم يلتحقوا بميليشياتها

الوطن - وكالات

عمت موجة كبيرة من الاستياء أوساط المعلمين العاملين بمدارس تديرها ما يسمى «هيئة التربية» التابعة لما يسمى «الإدارة الذاتية» الكردية في الحسكة على خلفية تهديد من لم يؤد «الخدمة الإجبارية» بالفصل من عمله في التدريس.

وأكد عادل (٢٥ عاماً)، وهو معلم بمنطقة العريشة جنوب الحسكة، أن «هيئة التربية» أمهلتهم حتى منتصف الشهر الجاري لتقديم بيان وضع لإدارة المدارس بالحسكة حول «الخدمة الإجبارية» بصفوف ميليشيا «الدفاع الذاتي» التابعة لـ«الإدارة الذاتية» الكردية والمشكلة بشكل أساس من المجندين خلافاً لرغبتهم، وذلك حسبما ذكرت مواقع إلكترونية معارضة.

وقال عادل: إن كل معلم لا يذهب لإنهاء مدة الخدمة الإجبارية سوف يتعرض للفصل، مبيناً أن المعلمين مازالوا يخضعون لدورات تدريبية إجبارية مدتها ٢٢ يوماً تنتهي يوم ١٦ تموز الجاري.

وحسب المواقع، فإنه سيجند المعلمون على دفعات كل دفعة تضم ٦٠ معلماً من كل «مجمع تربوي» بموجب القرار الذي سيشمل مناطق سيطرة «الإدارة الذاتية» في الدرباسية ورأس العين وأبو رأسين وتل براك والشدادي.

وذكر عادل، أن ردة فعل قوية ستصدر من المعلمين في حال تطبيق هذا التعميم وقد يصل إلى حد إغلاق المدارس والخروج بتظاهرات احتجاجية لأن أغلبية المعلمين في مدارس «الإدارة الذاتية» لم يقضوا مدة التجنيد في ميليشيا «الدفاع الذاتي».

وكانت «هيئة التربية» أرسلت في ٣ تموز الجاري إلى مديرية «إدارة المدارس» والمدارس تعميماً من ١٠ بنود بينها بند يقول: «على كل معلم لم يؤد خدمة واجب الدفاع الذاتي مراجعة شعبة التجنيد لبيان وضعه بخصوص الخدمة سواء أكان معفياً أو مؤجلاً أو مطلوباً للالتحاق، وتقديمه إلى إدارة المدارس التي يتبع لها لغاية ١٥ من الشهر الجاري»، مهددة بفصل من لم يلتحق بالخدمة إذا كان مطلوباً.

واستغل حزب «الاتحاد الديمقراطي – با يا دا» الكردي وأحزاب كردية أخرى الحرب الإرهابية التي تشن على سورية وأقام بدعم من الاحتلال الأميركي ما يسمى «الإدارة الذاتية» في مناطق في شمال وشمال شرق البلاد.

وأقرت نهاية الشهر الماضي «الإدارة الذاتية»، تعديلات ما تسميه «قانون واجب الدفاع الذاتي»، والذي يجبر الشبان فوق ١٨ عاماً على القتال لمدة سنة كاملة ضمن ميليشيا «الدفاع الذاتي» إلى جانب «وحدات حماية الشعب» الكردية وبقية الميليشيات التي يقودها «الاتحاد الديمقراطي».

وحددت مبلغ ٤٠٠ دولار أميركي سنوياً لتأجيل المقيمين في الدول العربية والأجنبية باستثناء الجارتين تركيا والعراق، مشيرة إلى أنها تقبل دفع بدل نقدي قدره ٦ آلاف دولار من المجنسين في هذه الدول.

ويعفى من هذا «التجنيد القسري» من انتسب لمدة ٤ سنوات إلى «وحدات حماية الشعب» الجناح المسلح لـ«با يا دا» والعمود الفقري لـ«قوات سورية الديمقراطية – قسد»، أو سنتين لـ«الأفواج العسكرية» التابعة لها بموجب عقد تطوع، أو ٥ سنوات في ميليشيا «آسايش» (قوات الأمن الداخلي في قسد).

وأول من أمس، ارتفعت حدة الاستياء الشعبي ضد «قسد» في المناطق التي تسيطر عليها في شرق الفرات، ومنها اجزاء من مدينتي الحكسة والقامشلي وبلدات عامودا والدرباسية، وذلك بعد إصدار «الإدارة الذاتية» الكردية لقانون جديد ينص على تجنيد الشباب في المناطق أنفة الذكر ممن مواليدهم تتراوح بين ١٩٨٦ إلى ٢٠٠١، على خلاف مناطق أخرى تسيطر عليها «الإدارة الذاتية» كالطبقة ومنبج ودير الزور والرقة فالتجنيد فيها سيكون للذين تتراوح مواليدهم بين الـ١٩٩٠ إلى ٢٠٠١.

الوطن
عين على الوطن... سورية يومية سياسية مستقلة
www.alwatan.sy
رئيس التحرير
وضاح عبد ربه
مدير التحرير
جانبلات شكاي
المدير الفني
لارا توما
الاشتراك السنوي (٦٠٠٠) ل.س للأفراد والوزارات والمؤسسات العامة والخاصة
المكاتب في المحافظات
■ دمشق ـ المنطقة الحرة بناء الوطن
هاتف: ٢١٣٧٤٠٠/٠١١-٣٠٦٥-٠١١
فاكس: ٠١١-٢١٣٩٩٢٨
■ حلب ـ الجميلية ـ مقابل صالة معاوية ـ سنتر الشرق الأوسط ـ طابق ٥
هاتف: ٠٢١-٢٢٧٧٢٥٦ تليفاكس: ٠٢١-٢٢٧٧٢٥٧
■ حمص ـ بناء البلازا غرب مبنى المحافظة طابق ثالث
هاتف: ٢٤٥٤٠٢٠ – ٠٣١ فاكس: ٢٤٥٤٠٢١ – ٠٣١
■ اللاذقية ـ شارع المغرب العربي مقابل مالية اللاذقية بناء البازيدو ٣٦ طابق أول
هاتف: ٢٣١٢١٨ – ٠٤١ فاكس: ٢٣١٢١٨ – ٠٤١
■ طرطوس ـ الكورنيش الشرقي مقابل مركز خدمات سيريتل ـ هاتف: ٣٢٧٤٥٥-٠٤٣ ـ فاكس: ٣١٣٠٩٠